للتواصل: فاكس 222 72 830 - 222 72 857
إيميل maglesalomma@alanba.com.kw

حشد من ناخبي الدائرة الخامسة في ندوة محمد الهاجري

أكد خلال ندوة أنه لابد من تعاون السلطتين للبدء بمسيرة الإنجاز

محمد الهاجري: المواطن مل من الوعود الكاذبة والشعارات البراقة

أكد مرشح الدائرة الخامسة محمد خالد الهاجري أنه سيكون سدا منيعا في وجه كل من تسول له نفسه التعدي على المال العام، أو التخاذل في خدمة الكويت وأهلها، أو المساومة على المصلحة العامة تحت أي ظرف من الظروف، فالكويت وشعبها أمانة، وعلينا جميعا ان نحملها باقتدار وقوة وأن نترجم الأقوال والشعارات إلى أفعال على ارض الواقع.

جاء ذلك خلال ندوة «أحسنوا الاختيار لكويت أفضل» التي أقامها الهاجري في القاعة الماسية في فندق هيلتون المنقف بحضور جمع حاشد من أبناء الدائرة الخامسة، مؤكدا خلالها الاستمرار في خدمة الكويت في أي موقع يكون فيه بما يرضي الله ورسوله، متسلحا بالأمانة والصدق والإخلاص والنية الطيبة والفكر المستنير.

وذكر ان الحر إذا وعد يفي بوعوده، وهو أمر ملزم أمام الله تعالى والمجتمع والنفس، فالوصول إلى مجلس الأمة ليس جاها أو ترفا أو سمعة أو بحثا عن مال أو منصب سياسي، وإنما هو بهدف قضاء الحوائج ودفع عجلة التنمية الراكدة، وإطلاق المشاريع المتعطلة التي أكل الزمان عليها وشرب، وأصيبت بالصدأ في أدراج الحكومات التي اعلنت من خلال تصرفاتها عدم رغبتها في خدمة الوطن أو رفاهية المواطنين.

وأشار الهاجري إلى أن المواطن مل من الوعود الكاذبة والشعارات البراقة، وهو ينشد اليوم أن يجد علاجا مناسبا وسكنا ملائما ووظيفة محترمة وتعليما راقيا وكرامة تغنيه عن سؤال الناس والحاجة إليهم، مشيرا إلى أن الوضع السياسي المتأزم الذي شهدته الكويت خلال السنوات الـ 7 الأخيرة جعل من الاستقرار سلعة نادرة الوجود ومطلبا عسير المنال.

وشدد على أن الدستور كفل التعايش السلمي والعيش الكريم لجميع أبناء الكويت رجاله ونسائه، ولكن القوانين الوضعية شوهت تطبيق الدستور على أرض الواقع ففرقت وشرذمت، وجاءت الحكومات المتعاقبة لتطبق القوانين أسوأ تطبيق وتضرب بيد من حديد على رؤوس أبناء القبائل وتصطدم معهم في الوقت الذي يطالبون فيه بأبسط حقوقهم، مبينا أنه مع الشرعية ولكن مصلحة أبناء الوطن مقدمة على أي مصلحة، وخدمتهم تاج نفتخر بهم وعدم خذلانهم واجب علينا جميعا.

وبيّن أن الالتزام بالنصوص المباشرة للدستور صمام أمان للشعب الكويتي الذي عاش منذ 300 عام على المحبة والوئام لا يفرق بين سني وشيعي وبدوي وحضري ليفاجأ اليوم بموجات تغريبية تريد بذر الخلاف بين أبناء الوطن الواحد، وإيقاع الفتن بينهم، وإشعال الحرائق في الجسد الواحد، محذرا كل من تسول له نفسه التلاعب على وتر الوحدة الوطنية بالاستمرار في السير على هذا الطريق وترك الشعب الكويتي يحيا تحت مبدأ المساواة والحرية في المعتقد.

وانتقل الهاجري للحديث عن الطرق الموضوعية للتعامل مع الحكومة المقبلة فذكر أن صاحب السمو الأمير هو والد الجميع، وبابه مفتوح لنا في أي وقت، ونشكر الله على هذه الأسرة الطيبة، والأمن الذي ننعم به في بلادنا، وإن كنا نشعر بشيء من النواقص والتقصير من قبل الحكومة وغياب جملة من الخدمات وتأخر التنمية والتطوير، ولكن العمل الجاد لا يكون بالتأزيم والتصادم مع رغبة صاحب السمو وإنما من خلال احترامها والتعامل معها وفق المنطق والعقل والحوار.

وشدد على أن الحديث عن التقصير لن يأتي بنتيجة مباشرة، وإنما لابد من التعاون والتنسيق بين السلطتين التشريعية والتنفيذية للبدء بمسيرة الإنجاز وإطلاق المشروعات التنموية والخدمية وتوفير السكن الملائم والتعليم الراقي والطبابة المطلوبة.

وحمل الهاجري وبشدة على مواقف وزارة الدفاع بحق العاملين والعسكريين من دول الخليج العربي في الوزارة الذين تم تسريح الكثيرين منهم، مشيرا إلى أن الحكومة لا تفتأ تقول وتذكرنا بأن دول الخليج دولة واحدة ومصير مشترك، ولهذه الدول ومواطنوها مواقف طيبة ومشرفة معنا خلال محنة الغزو أفيكون رد الجميل بإنهاء عملهم وتسريحهم من وظائفهم بدل تكريمهم واحترامهم وزيادة رواتبهم.

وتساءل: إذا لم نكرم أبناء مواطني الدول المجاورة الذين نجتمع معهم في النسب والتاريخ الواحد أفليس من أبسط حقوق الكويتية توفير العيش الكريم لأبنائها كائنا من كان والدهم؟، مبينا انه سيكون هناك وقفات أمام هذا القرار الغاشم تحت قبة عبدالله السالم للعودة عنه وإعادة الخليجيين إلى مراكز عملهم معززين مكرمين.

وأشار إلى أن هناك قضية في غاية الأهمية يتم إهمالها وتجاهلها على الدوام وهي مسألة الآباء المتقاعدين الذين ليس هناك من يطالب بحقوقهم، فهم فئة مهمشة لم يتم تعديل أوضاعها على الإطلاق، فهؤلاء الذين خدموا البلاد ولاتزال رواتبهم أقل من الرواتب الحالية ألا يستحقون أن يتم تعديلها لتتناسب على الأقل مع الأسعار المرتفعة وتغير الأحوال في الزمن الحالي.

وأكد الهاجري أننا أمام مرحلة مفصلية من تاريخ الكويت، تستدعي النفير العام من جميع الكويتيين، فالخدمات للأسف لاتزال في مراحلها الدنيا، والبيئة في أسوأ أحوالها ولا توجد رقابة على المصانع والسموم التي تنفثها في الدائرة الخامسة بين الحين والآخر، مشيرا إلى أنه سيتقدم في مجلس الأمة المقبل في حال كتب له الفوز بالعديد من المشروعات التي تحافظ على سلامة المواطنين وتضمن صحتهم ولا تتسبب في الضرر والخسارة على أصحاب المصانع.

مرشح الدائرة الخامسة محمد خالد الهاجري متحدثا للحضور

جانب من ناخبي الدائرة الخامسة

أهالي الدائرة الخامسة في المقر الانتخابي لناصر المري

طالب خلال لقاء مفتوح مع ناخبي الدائرة الخامسة بتطبيق التأمين الصحي

ناصر المري: تحسين مستوى الدخل وتوزيع عادل للثروة

5 ـ مرشح الدائرة الخامسة ناصر المري

6 ـ ناصر المري متوسطا اثنين من أبناء الدائرة الخامسة

وسط حضور من اهالي الدائرة الخامسة قدم مرشح الدائرة ناصر المري رؤيته لمعالجة بعض القضايا وتردي مستوى الخدمات سواء الصحية أو التعليمية أو الاسكانية، مستعرضا في السياق ذاته ما حققه من برنامجه الانتخابي السابق وما يسعى لإنجازه اذا نال ثقة اهالي الدائرة.

وأشاد المري بسقف الحرية الموجود في المجتمع الكويتي والديموقراطية الكويتية، معتبرا اياها من نعم الله على الكويت، وتمنى لدول الجوار مثل تلك الديموقراطية التي يعيشها المجتمع الكويتي منذ أكثر من 50 عاما.

وقدم المرى خلال لقاء مفتوح مع اهالي الدائرة الخامسة كشف حساب حول ما تم انجازه خلال المدة القصيرة من عمر المجلس السابق، داعيا الى مقارنة برنامجه الانتخابي في السابق بما تحقق منه وبما تم انجازه، لافتا إلى انجاز المجلس السابق لعدد من القوانين.

وأضاف المري: لم نجامل المواطن على حساب الوطن ولم نجامل الوطن على حساب المواطن، وعملنا من اجل الوطن والمواطن، ولم نفرط في حقوقهما، ولم نعمل من أجل مكاسب انتخابية ولم نكن نعمل او نسعى من اجل مصلحة شخصية.

وقال: الجميع يعرفني ويعرف اقربائي واصدقائي، لكن لم اعمل يوما من اجل أقرباء او اصدقاء، ولكن عملت لجميع أهل الدائرة، وكان الكل لدي سواسية، كما لم أفرط في الرقابة من اجل التشريع، او في التشريع من اجل الرقابة، لافتا في السياق ذاته الى الجهود التي بذلها خلال عضويته بلجان المجلس سواء اللجنة المالية والاقتصادية أو لجنة حماية الاموال العامة ولجنة الأولويات وكذا في لجان التحقيق سواء في لجنة تحقيق في الداو أو عقد شل أو جسر جابر او محطة الزور أو خلال تمثيله لمجلس الامة الكويتي في البرلمانات العربية والخارجية.

والمح المري الى بعض الارقام التي تحدث عنها في السابق منذ 3 سنوات والتي اكدتها فيما بعد وزارة التخطيط من خلال وكيل الوزارة، موضحا في هذا الصدد ان متوسط الدخل للأسرة هو حوالي 1500 دينار، في حين ان متوسط انفاق الاسرة حوالي 3750، وعليه رأينا ان بند الرواتب في الميزانية العامة للدولة هو 6 مليارات لو قسم على 500 الف موظف فإن متوسط دخل الاسرة هو 1000 دينار.

واضاف: من هذا المنطلق، طالبت بتحسين مستوى الدخل وان يكون هناك توزيع عادل للثروة،

حيث ذلك ما يخلق الأمن الاجتماعي والاستقرار، معتبرا ان من أسباب الثورات في دول الربيع العربي الازمات الاقتصادية وغياب العدالة الاجتماعية، مؤكدا أهمية العدالة الاجتماعية في توزيع الثروات وفي المناصب وفي المال العام وفي تكافؤ الفرص داخل أي مجتمع وذلك وصولا الى الحد المقبول من مجتمع متجانس.

واستعرض المري في سياق حديثه ما تقدم به من أوراق للقيادة السياسية على صعيد النهوض بالخدمات الصحية او التعليمية او الإسكانية أو على صعيد معالجة قضية البطالة.

موضحا في السياق ذاته ان نظام التأمين الصحي لعلاج المواطنين سواء في الداخل او في الخارج بالمجان ان طبق فانه سيحدث نقلة نوعية في مستوى الخدمة الصحية وسيخلق نوعا من المنافسة بين المستشفيات وشركات التأمين الصحي وسيكون هناك حرص على الاستثمار في المجال الصحي داخل الدولة، لافتا في هذا الاطار الى ما أقبلت عليه دولة قطر من تطبيق لنظام التأمين الصحي معتبرا انه ان كانت قطر سبقتنا في التطبيق فإننا قد سبقناها في التفكير لمعرفة الأسباب التي تؤدي إلى إصلاح الوضع الصحي.

إصلاح النظام التعليمي

ورأى المري على صعيد الورقة الثانية التي تقدم بها الى القيادة السياسية لاصلاح النظام التعليمي ان الاصلاح يكمن في تخصيص وخصخصة النظام التعليمي، ضاربا مثالا على ذلك بما هو متبع في بعض الدول المتقدمة حيال حصول الطالب على كوبون يستطيع بموجبه اختيار نوعية المدرسة التي يدرس بها والذي تضطر معه المدرسة الى استحضار وتوفير افضل هيئة تدريسية، مشيرا الى ما هو مطبق في بعض الدول المتقدمة حيال أهمية حصول المدرس على رخصة تدريس كل ثلاث سنوات للوقوف على مدى مناسبته للمهنة.

واشار المري الى الورقة الثالثة حول سبل معالجة القضية الإسكانية وما يعانيه المواطن في شأن الحصول على مسكن ملائم واحتياج الفرد الى 30 عاما ليستطيع توفير ثمن الارض، موضحا ان اقل قطعة ارض حاليا بـ 360 الف دينار، مرتئيا ان الحل في توفير الدولة للأراضي وإنشاء 120 ألف وحدة سكنية وذلك عبر 20 شركة.

وأشار المري الى ما تم إنجازه خلال المجلس المقبل سواء قانون رواتب العسكريين المتقاعدين قبل الغزو، او رواتب العسكريين المتقاعدين من رتب رائد فأقل، او علاوة الأولاد، وزيادة القرض الإسكاني من 70 ألف دينار إلى 100 ألف وزيادة بدل الإيجار إلى 250 دينارا، وإقرار راتب 595 دينارا لكل ربة منزل التي لا تعمل وعمرها 55 فما فوق، وكنا ننتوي التقدم بتعديل على ذلك بحيث يكون هناك راتب لكل ربة منزل لا تعمل دون التقيد بشرط العمر. وكذلك ان يكون الحد الادنى للرواتب 1500 دينار وان يكون هناك زيادة تتناسب مع زيادة معدل التضخم. وانتقد المري بعض ما قيل حول اهدار المال في شأن معالجة قضية القروض مضيفا انه حسب الدراسة التي قدمناها لو ألغيت القروض لكان هناك انتعاش اقتصادي يعوض اربع مرات ما كان سيدفع لسداد وحل قضية القروض منتقدا في ذات الاطار المنح والهبات التي تقدم لدول عربية وصديقة مضيفا في هذا الصدد: اعتبروا الشعب الكويتي دولة صديقة اسمها «الشعب الكويتي» وتبرعوا لها بحدود من 4 الى 10 مليارات دولار.